SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.01 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/CAS.V1I1.2617

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

السياسة وعلاقتها بالفساد وتأثيراتها على المجتمعات

إيمان على أمراجع العمامى

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، فرع بنغازي وضواحيها ، بنغازي، ليبيا

الكلمات المفتاحية:

استقلال القضاء
السياسة
الفساد
العقاب
تفعيل القوانين

الملخص

توافر الإرادة السياسية ،وتفعيلها على مستوى الممارسة ،والخروج من مرحلة رفع الشعارات إلى مرحلة العمل من خلال تفعيل القوانين على المستوى العام سواء من جهات أو مسؤولين تشوبهم شبهات فساد ،وتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب ، وأن جرائم الفساد لا تسقط بالتقادم ،وضمان حق حماية الشهود ،والمبلغين ،والعمل على استقلال القضاء ،ومحاربة الفساد السياسي ،والانتخابي ،وتعزيز المؤسسات القضائية ،وغير القضائية المعنية بمكافحة الفساد ،وتفعيل دورها من خلال ملاءمة القوانين المحلية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ،وربط المسئولية بالمحاسبة ،واحترام مبدأ سيادة القانون ،وضمان المساواة ،وتكافؤ الفرص بين المواطنين كافة .

Politics and its relationship to corruption and its effects on societies

Eman Ali Imraja Al-Amami

National Authority for Combating Corruption, Benghazi branch and its environs, Libya.

Keywords:

Activate the laws
Corruption
Exploitation of the judiciary
Politic
Punishment

ABSTRACT

Availability and activation of the well and the level of practice and exit from the stage of raising slogans to the stage of action through the activation of laws at the public level, whether from parties of officials tainted by corruption crimes are not subject to a statute of limitations and guarantee the right to protect witnesses and whistleblowers and work on the independence of the judiciary, combating political and electoral corruption strengthening judicial and non-judicial institutions concerned with combating corruption and activating their vole by adapting local laws with the united nations convention against corruption, linking responsibility to accountability, respecting the principle of the rule of law and ensuring equality and equal opportunities for all citizens.

المقدمة

هو ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التميز بينها.

مع العلم أن أسباب انتشار الفساد السياسي تكون في الغالب معقدة ومهيمنة وهذا ما يزيد من صعوبة تحديد مختلف العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ظهوره واستشرائه في الدول والمجتمعات ثم إن استئثار السلطة التنفيذية في العديد من الصلاحيات متعددة الأوجه ينتج عنه في الغالب سيطرة كاملة لهذه السلطة على حساب باقي السلطات وهذا ما يجعل السلطة التنفيذية الإمرة والناهية واليها ينتهي الأمر فاتخاذ القرارات ورسم السياسات وهذه هي أولى بوادر ظهور الفساد وبداية تغلغله في مؤسسات وهيئات الدولة لا سيما المؤسسات الرسمية.

وإن الفساد السياسي هو أخطر أنواع الفساد إن لم يكن هو المتسبب الأول في ظهور مختلف أنواع الفساد أما بخصوص تداعيات الفساد السياسي فأنها من أخطر ما يكون على استقرار الدول وتطورها وازدهارها، كما أن إعلان الحرب على هذه الظاهرة والتصدي لها وتقديم رموزها للعدالة أصبح من أهم مطالب الشعوب.

أهمية الورقة البحثية

Corresponding author:
E-mail addresses: emanben74@gmail.com
Article History : Received 19 July 2022 - Received in revised form 02 December 2022 - Accepted 13 December 2022

أن عدم احترام القانون والخروج عن الأنظمة وغياب ثقافة حقوق الإنسان من الأسباب الرئيسة للفساد السياسي الذي هو تدمير للنزاهة والشفافية بالرشوة والواسطة والمحاباة والمتاجرة بالنفوذ لذلك كان الفساد قائد سيئ للمجتمعات فهو يقود المجتمع إلى حاله دون المثالية مما يترتب على ذلك أثار عديدة فالفساد كالشلل في عملية البناء والتنمية للوطن والمواطن فهو يحرف الأهداف ويبدد الموارد والإمكانات ويسيئ التوجيه ،كما أنه يضعف فاعلية الأجهزة ويتسبب في خلق حالة من التذمر والقلق، فالفساد يفتك بكل الدول بغض النظر عن نظامها الاقتصادي أو السياسي ودرجة تطورها وبكلا القطاعين العام والخاص ،وعلي جميع المجتمعات عدم التستر عليه ومكافحته ونبذه وإنكاره والإبلاغ عن مرتكبيه ،ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذه الدراسة .

أهداف الورقة البحثية

ومن خلال هذا البحث يتبين لنا أهداف هذه الورقة التي تهدف بدورها إلى الآتي:

-بيان ماهية جريمة الفساد السياسي كجريمة عالمية ذات تأثير على المجتمعات

-التأكيد على مخاطر الفساد السياسي على مختلف جوانب الحياة وضرورة استشعار خطره من قبل الحكومات المنظمات غير الحكومية

-تحديد الأسباب الرئيسية للفساد السياسي وأنواعه وأدواته والظروف الملائمة لانتشاره وصوره وأشكاله

-كذلك تمت الإشارة إلى بعض المؤشرات التي تشير إلى تفشي ظاهرة الفساد السياسي

-كذلك بيان أهم الآثار والنتائج والتداعيات المدمرة للفساد السياسي على المجتمعات

أسئلة الدراسة

1-ما هو مفهوم الفساد السياسي؟

2-ما هي الظروف والعوامل والأسباب التي أدت ألى انتشار الفساد السياسي؟

3-لماذا لم تعد استراتيجية واضحة لمكافحة الفساد السياسي؟

4-ما هي الطرق والحلول التي يمكن إن تساعد في احتواء الفساد السياسي؟

منهج وخطة البحث

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي اعتماداً على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع، لمعرفة أسباب الفساد وأنواعه ونتائجهُ وتأثيراته على المجتمعات.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، اشتملت المقدمة على أهمية الورقة وأهدافها وخطة البحث ثم تناولت المباحث الموضوعات التالية:

-المبحث الأول: التعريفات الإجرائية للفساد السياسي وأسبابه وأشكالهُ

-المبحث الثاني: الظروف الملائمة للفساد السياسي وفوائده للمستفيدين منه و أنواعه

-المبحث الثالث: أدوات الفساد السياسي ومؤشراته وتداعياته.

-المبحث الرابع: نتائج الفساد السياسي و أثاره وتأثيراته على المجتمعات.

-التوصيات

-المراجع

-المبحث الأول: التعريفات الإجرائية للفساد السياسي وأسبابه وأشكالهُ

إن الأسباب الرئيسية لظهور الفساد السياسي وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات إلا أنه يمكن ملاحظة خصوصية في تفسير الظاهرة من شعب لآخر نتيجة اختلاف الثقافات وقيم المجتمع وهو ما يبرز الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد السياسي

المطلب الأول: التعريفات الإجرائية

-عرف الفساد السياسي:

بأنه هو إخلال متعمد بقواعد الحياة السياسية التي يقرها الدستور والقوانين الوطنية، ومعايير الهيئات الدولية التي هيا مخالفة للقانون والنظام.(1)

ويعرف الفساد السياسي:

بمجمل الانحرافات المالية بمخالفات القواعد، والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة.

-ويؤدي الفساد إلى إحلال المصالح، وإلى زيادة الصراعات، والخلافات في جهاز الدولة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

-ويمكن تعريف الفساد السياسي أيضاً:

على أنه استغلال فرد أو مجموعة أفراد ذوي منصب حكومي لوضعهم الوظيفي للحصول من ورائه على مردود يكون (مادي أو معنوي).

-ويمكن تعريفه على أنه:

إساءة الثقة العامة أو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية. (2)

-وتعريف آخر للفساد السياسي:

هو الخرق الواضح لقيم النزاهة في أداء الواجب الرسمي عن طريق استخدام ال حق على أنه حق.

-والفساد السياسي وفقاً لتعريف معجم أوكسفورد الإنجليزي:

هو انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمُحاباة.

-كذلك الفساد السياسي بمفهومه العام:

هو التغير من الحالة المثالية إلى حالة دون المثالية. وعموماً فإن الفساد يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة.

المطلب الثاني: أسباب الفساد السياسي

1-انحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة.

2-الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

3-غياب المساءلة بمعظم صورها.

4-قلة، كفاءة ونزاهة القيادات الإدارية وكبار المسؤولين من وزراء ووكلائهم ومديرين عامين لأن اختيارهم يتم على أساس التزكية.

5-غياب النزاهة والشفافية في مؤسسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص والعمل بسرية ومنع المعلومات والإحصائيات من التسرب إلى الشعب أو الإعلام أو مؤسسات المجتمع المدني.

6-الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام مما يلجئهم إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل فإن لم يجدوا مصادر مشروعة اضطروا إلى التوصل بالمصادر غير مشروعة سواء كان محله المال العام أو أموال المواطنين.

7-اختلال موازين توزيع الثروة على أفراد المجتمع. (3)

المطلب الثالث: صور الفساد السياسي وأشكاله

1-غياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات الحكومية، كإحالة عطاءات بطرق غير مشروعة إلى شركات ذات علاقة بالمسؤولين أو أفراد عائلاتهم أو إحالة عطاءات الحكومية إلى شركات معينة دون اتباع الإجراءات القانونية المطلوبة كالإعلان عنها أو فتح المجال للتنافس الحقيقي عليها أو ضمان تكافؤ الفرص للجميع.

2-المحسوبية والمحاباة والوساطة في التعيينات الحكومية كقيام بعض المسؤولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة على أسس القرابة أو الولاء السياسي أو بهدف تعزيز نفوذهم الشخصي وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص، أو قيام بعض المسؤولين بتوزيع المساعدات العينية أو المبالغ المالية من المال العام على فئات معينة أو المناطق الجغرافية المحددة على أسس جهوية أو بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

3-استخدام المنصب العام من قبل بعض الشخصيات التنفيذية للحصول على امتيازات خاصة كالاحتكارات المتعلقة بالخدمات العامة ومشاريع البنية التحتية، والوكالات التجارية للمواد الأساسية، والحصول من آخرين على العمولات مقابل تسهيل حصولهم على هذه الامتيازات دون وجه حق.

4-استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح سياسية مثل تزوير الانتخابات أو شراء أصوات الناخبين، أو التمويل الغير مشروع للحملات الانتخابية، أو التأثير على قرارات المحاكم، أو شراء ولاء الأفراد والجماعات.

5-تبذير المال العام من خلال منح تراخيص أو إعفاءات ضريبية جمركية لأشخاص أو شركات دون وجه حق لتحقيق مصالح متبادلة أو مقابل رشوة، مما يؤدي إلى حرمان الخزانة العامة من أهم مواردها.

-المبحث الثاني: الظروف الملائمة للفساد السياسي وفوائده للمستفيدين منه و أنواعه.

المطلب الأول: الظروف الملائمة للفساد السياسي.

1-البنية الحكومية المتناحرة.

2-تركيز السلطة بيد صناع القرار وهم عملياً غير مسؤولين من الشعب.

3-غياب الديموقراطية أو عجزها.

4-العجز المعلوماتي وتشمل: -

أ-غياب النزاهة والشفافية الحكومية في صنع القرار.

ب-احتقار وإهمال ممارسات حرية الكلام.

ج-ضعف المساءلة والإدارة المالية الملاءمة.

5-الفرص والمحفزات وتشمل: -

أ-عمليات استثمار كبيرة للأموال العامة.

ب-انخفاض رواتب الموظفين.

6-العجز القانوني يشمل: -

أ-ضعف سلطة القانون.

ب-ضعف المهن القانونية.

ج-المُماطلة والتأجيل في العمليات الانتخابية.

د-حملات انتخابية مكلفة يتجاوز الإنفاق فيها المصادر الاعتيادية للتمويل السياسي.

هـ-غياب الرقابة الكافية للحد من الرشاوي أو التبرع للحملات الانتخابية.

المطلب الثاني: للفساد فوائد للمستفيدين منها

1– تسريع الإجراءات الرسمية.

2– تخطي ألبير وقراطيه الإدارية.

3– تأمين مدخول إضافي للموظفين الذين يعانون من تدني الأجور.

4– الاقتصاد في الوقت والجهد.

ورغم أن الفساد يحقق مأرب المفسد الشخصية إلا إنه لا يكون إلا مقابل ثمن يدفعه، وقد يكون الثمن المدفوع هو ثمن معنوي، أو مادي أو نقدي إلا أن الثمن الأكبر الذي يُدفع عن ممارسة الفساد هو ذلك الذي يدفعه المجتمع بكامله ألا وهو انهيار الوطن. (4)

المطلب الثالث: أنواع الفساد السياسي

1 -فساد القمة:

وهو أخطر أنواع الفساد لارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لاندفاع من يتولى القمة والخروج عن حكم القانون لتحقيق المكاسب الشخصية والتي تجنى منها الثروات الطائلة. (5)

2-فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية:

هو فساد للمراتب التي تلي فساد القمة من حيث الترتيب في هياكل سلطات الدولة حيث تشهد كثيرا من دول العالم فضائح لجوء أعضاء هذه الهيئات إلى استغلال (النفوذ ومميزات الحصانة البرلمانية) لمباشرة الأنشطة غير مشروعة تحقق لهم ثروات طائلة لهم ولذويهم ولخاصتهم ولهذا قد تكون هذه الأنشطة إما أعمال تقاضي رشاوٍ أو قبض عمولات من مستفيدين لتسهيل إصدار قرارات تشريعية تخدم مصالحهم أو الحيلولة دون إصدار قرارات معينة تُفسد أعمالهم. (6)

3-فساد العمل الانتخابي:

إن الفساد السياسي يكثر في الدول التي تحدد فيها الانتخابات المستقبل السياسي للأحزاب والنخب السياسية المختلفة وإمكانية وصولها إلى السلطة. (7)

وإحدى أهم صور فساد العمل الانتخابي هي مسألة شراء الأصوات ومثل هذه الأنظمة تعتبر ديمقراطية بالاسم.

كذلك هناك نوعين من الفساد من حيث الحجم:

أولا: الفساد الكبير:

يشمل صفقات السلاح والمناقصات والمقاولات العامة والتوكيلات التجارية متعددة الجنسية لذلك يكون أثره مدمرا على اقتصاديات الدول.

ثانياً: الفساد الصغير:

ينتشر بين الموظفين الصغار في المؤسسات ويكون عن طريق أخذ رشوة عن أي خدمة يقدمها للمواطنين.

وهناك أنواع أخرى من الفساد السياسي

1-الرشوة: 1

هي الحصول على الأموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول.

2-الاختلاس أو السرقة أو الاحتيال.

3-استغلال النفوذ.

4-الابتزاز أو الانتزاع:

هو الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة والحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

5-إهدار المال العام.

6-توظيف الأموال العامة لغير ما خصص لها أما لمصلحة الفرد الخاصة أو مؤسسة أو حزباً أو جماعة.

7-التهرب من دفع الضريبة.

8-الوساطة وتسريب المعلومات:

وهو تدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لا سباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفء.

9-المزاجية في إصدار القرارات الإدارية دون التقيد بالقوانين والأنظمة.

10-الإهمال الجسيم بما يلحق ضرراً بالأموال العامة.

المبحث الثالث: أدوات الفساد السياسي ومؤشراته وتداعياته

أدوات الفساد السياسي المطلب الأول:

السلطة:

تُعَدّ السلطة بيئة ملائمة لاحتضان الفساد وحماية الفاسدين وهي الراعية لبؤرة الفساد فمنها يستشري وينطلق ويتوسع ويصبح للمفسدين تنظيم يحتوي على شبكات قوية وضاغطة تتمترس خلف لوائح وتشريعات قانونية قابلة للتأويل ليتوغل كبار الفاسدين في قلب النظام بل يصبحون قيمين على الدولة برمتها إلى درجة أنهم يستطيعون التحكم في التشريع والملاحقة والمسألة وتحكمهم بالقوانين.

المال:

تعد الصفقات العمومية موطناً خِصباً بكل أوجه الفساد من محسوبية وواسطة ورشوة ويتعدى الأمر بأن تتكون منظومة فساد قوية، عندما يحدث التحالف بين رجال الأعمال، ورجال السياسة، ويراعي المصلحة المشتركة يخدم كل منها الآخر.

المنصب:

عندما يصبح المنصب تشريفاً وليس تكليفاً وعندما يتعطش الشخص الراغب في الوصول بأي طريقةٍ وبأي ثمن إلى مركز عال فأنه يسهل على الطبقة الحاكمة استعمال هذه الأصناف كدروع تحتمى خلفها في تسيير أعمالهم ضمن أدوار محددة ومنسقة.

فساد المنظومة الديمقراطية:

عندما تصبح الديمقراطية رهينة للمنتقدين ورجال المال والأموال تظهر معه ظاهرة المال السياسي، الذي يعمل على شراء الذمم واستغلال الفقراء، وضعاف النفوس من أجل الوصول.

فساد وسائل الإعلام:

عندما تصبح هذه الوسائل كالطبل والمزمار للزمر الفاسدة من الحكام يصبح أعلاماً منحطاً بكل المقاييس لأنها تصبح المسوق للأفكار والمشروعات الفاسدة، وتظلل وتخدر العقول، وتزيف الوعي، وتروج لانتصارات، وإنجازات وهمية، وتدعو للالتفاف حول الفاسدين من أجل محاربة العدو الوهمي، المتربص، دائما، بوحدة البلاد واستقلاله وبأنهم هم من يحافظ عليه.

المطلب الثاني: مؤشرات الفساد السياسي

أن انتشار ظاهرة الفساد السياسي تعكس ضعف المنظومة الاقتصادية والسياسية والقانونية للدولة ويتجسد ظهورها بصيغ وهيئات مختلفة تتمثل في: -

1-شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع.

2-تنوع ظاهرة الرشوة.

3-المحسوبية والولاء لذوي القربة في شغل الوظائف، والمناصب، والمحاباة، في الوظيفة العامة بدلاً من الجدارة والكفاءة والمهارة المهنية والنزاهة.

4-غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف العامة.

5-ضعف الرقابة ((أجهزةً وأداءً ودوراً)) أو ظهورها بشكل صوري دون مضمونها مع إهمال نتائجها.

6-الاستغلال السيئ للوظيفة لتحقيق مصالح ذاتية على حساب المصالح الموضوعية.

7-الخروج المقصود عن القواعد والنظم العامة لتحقيق منافع خاصة.

8-التحايل على بيع الممتلكات العامة لتحقيق منافع ومكاسب خاصة.

9-انتشار ظاهرة الابتزاز التي يقوم بها كبار المسؤولين ممثلة بالتعقيدات الإجرائية والروتين الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من الدولة. (8)

المطلب الثالث: التداعيات المدمرة للفساد السياسي

1- زعزعة الاستقرار الاقتصادي.
2- الحد من تقديم الخدمات وارتفاع العبء العام على المواطن.
3- زعزعة الثقة العامة بالحكم ومصداقية الحكومة.
4- التلاعب وتخطي الأصول القانونية في إنجاز المعاملات.
5- زيادة نسبة البطالة لضعف الدورة الاقتصادية بسبب هدر المال العام أو توزيعه في عمليات الفساد.
6- تحويل الانتخابات إلى وسيلة لوصول الفاسدين إلى مراكز السلطة.
7- ترسيخ المفاهيم السلبية مثل الأنانية والمصلحة الذاتية.

-المبحث الرابع: نتائج الفساد السياسي وأثاره وتأثيراته على المجتمعات

المطلب الأول: نتائج الفساد السياسي على المجتمعات

هدر الموارد:

ويتمثل ذلك بتحويل مصادر الإيرادات العامة من خزانة الدولة إلى جيوب الأفراد، الأمر الذي ينعكس على تدني مستوى الخدمات التي من المفترض أن تقدمها الدولة للصالح العام.

الحد من النمو الاقتصادي:

نتيجة لتحكم قلة من الأفراد أو المجموعات بأحجام كبيرة من مصادر الأموال العامة فإن فرصة استخدام هذه الأموال في المشاريع والبنية الاقتصادية تتأثر حيث يتغير نظام استخدام الأموال من مساره الطبيعي القائم على العرض والطلب إلى مسارات أخرى طارئة ومنها تحويل الأموال إلى خارج البلاد.

ضعف مستوى المعيشة:

من الطبيعي أن يؤدي تسرب مبالغ مالية عامة إلى جيوب بعض الأفراد إلى خفض المصادر المتاحة لتنمية الاقتصاد وبمقابل الإثراء الكبير لبعض الأفراد فإن اِنْخَفَضَا واسعاً لمستوى المعيشة يبدأ بالحدوث ثم الانتشار.

الإخلال بمصداقية الدولة:

تعتمد الدول وخاصة الدول النامِية على مساعدات الدول الأخرى، من أجل تنمية اقتصادها وفي حالة شيوع ظاهرة الفساد وخاصة إذا انتشر في أواسط المسؤولين التنفيذيين فإن مصداقية الدولة تبدأ بالتأثر وتبدأ المؤسسات الدولية بالشك في قدرات هذه الدولة على تنشيط الاقتصاد، وبالتساؤل عن مصير أموال المساعدات الأمر الذي يعمل على تأخير فرص التنمية.

ضعف فعالية الأداء العام:

إن تفشي الفساد السياسي يؤدي إلى إضعاف الهيكل والتنظيم الإداري للدولة وبحرف مجموعة المسؤولين عن أداء المهام التي وجدوا من أجلها، وبهذا فإن أولويات التنمية والخدمة العامة تتراجع لتمثل مرتبة متأخرة في الاهتمام على حساب أمور سلبية.

المطلب الثاني: أثار الفساد السياسي

1-تشويه الدور المطلوب من الحكومة بشأن تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق مستهدفات خطط التنمية.
2-انهيار وضياع هيبة دولة القانون والمؤسسات بما يزعزع ثقة الأفراد فيها.
3-أضعاف كل جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية بما يزعزع معه الاستقرار السياسي.
4-إقصاء الشرفاء والأكفاء عن الوصول إلى المناصب القيادية مما يزيد من حالة السخط بين الأفراد ونفورهم من التعاون مع مؤسسات الدولة.
5-إعاقة وتقويض كافة الجهود الرقابية على أعمال الحكومة والقطاع الخاص.(9)

ويبقى الأخطر من الفساد هو السكوت عنه والسؤال الأهم الذي يطرح نفسه هو ما الذي يؤدي أو يدفع المجتمع وتنظيماته ومؤسساته وأفراده إلى غض النظر عن الفساد والسكوت عنه؟

مؤكدون أنه يشمل عدة عوامل تتمثل في الآتي: -

1-غياب دولة المؤسسات أو ضعف السلطة التنفيذية.
2-غياب القانون والتشريعات وضمانات حقوق الإنسان.
3-غياب الديمقراطية والحرية والمشاركة.
4-فقدانً استقلالية القضاء.
5-قل الوعي بمعرفة القوانين والأنظمة الإدارية.

تأثير الفساد السياسي على التنمية المستدامة

يعتبر الفساد السياسي عاملاً من العوامل المعرقلة للتنمية داخل الدول وقد صرحت ونظمت الشفافية الدولية لمكافحة الفساد أن الفساد لا زال مستشريا في العالم حيث تعيش أكثر من ستة مليارات نسمة في دول يسود فيها الفساد السياسي، بشيء أو بآخر خاصة الدول التي تنتشر فيها النزاعات والأنظمة غير الديمقراطية.

وقد تطور الفساد ليصبح مؤسسات منظمة تشكل تهديداً على التنمية في العالم بل هو أبرز معوقات تجسيد أهداف التنمية المستدامة طالما أنها حق من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها في المواثيق الوطنية والدولية فالفساد يساهم في ضياع هذا الحق ويحرم الأفراد، من التمتع، بالحريات، والعدالة، وضمان مستقبل الأجيال المتقدمة، كما يقصيها من صياغة السياسات ومختلف الخطط التنموية والمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بمستقبلهم.

المطلب الثالث: تأثيرات الفساد السياسي على المجتمعات

تأثير الفساد على النواحي السياسية للمجتمعات:

يمثل الفساد السياسي تحدياً خطيراً في وجه التنمية فهو على الصعيد السياسي يقوض الديمقراطية، والحكومة الجيدة، بتقويم أو حتى تغيير مسار العملية الرسمية. (10)

تأثير الفساد في الانتخابات والهيئات التشريعية:

يقلل من المسألة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي.

تأثير الفساد القضائي:

يعرض سيادة القانون للخطر.

تأثير الفساد في الإدارة العامة:

ينجم عنه التوزيع الغير العادل.

و أيضاً له تأثيرات أخرى من أهمها:

1-التأثيرات الاقتصادية:

يؤدي الفساد السياسي إلى تقويض التنمية الاقتصادية لتسببه في حدوث تشوهات وحالات عجز ضخمة ويؤدي انتشار الفساد في القطاع الخاص إلى زيادة كلفة العمل التجاري من خلال زيادة سعر مدفوعات غير مشروعة نفسها وكذلك لازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين. كما يولد الفساد التشوهات الاقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات، رأس مالية تكثر فيها الرشوة، ويلجئ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية، لمشاريع القطاع العام، لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير مشروعة كما يؤدي بالنتيجة إلى تشويه استثمار المال العام.

كما يؤدي الفساد إلى خفض معدلات الالتزام بضوابط البناء والمحافظة على البيئة وإلى تردي نوعية الخدمات الحكومية وزيادة الضغوط على ميزانية الحكومة.

2-التأثيرات البيئية والاجتماعية:

يسهل الفساد السياسي التدمير البيئي فبرغم وجود تشريعات رسمية لحماية البيئة في المجتمعات الفاسدة لا يمكن فرضها إذا كان من السهل رشوة المسؤولين.

ينطبق الأمر نفسه على حماية العاملين في مجال الحقوق الاجتماعية ومنع الانضمام للنقابات، ويمكن انتهاك هذه القوانين والحقوق في البلدان الفاسدة من الحصول على ميزة اقتصادية غير مشروعة في السوق الدولية.

3-التأثيرات على المساعدات الإنسانية:

يتزايد حجم المساعدات الإنسانية المقدمة إلى المناطق الفقيرة وغير المستقرة في العالم لكونها تتعرض بشدة للفساد، إذ تعتبر المعونة الغذائية، والبناء، وغيرها من المساعدات ذات القيمة العالية الأكثر عرضةً للخطر يمكن تحويل المعونة الغذائية مباشرةً وفعلياً عن وجهتها المقصودة أو بشكل غير مباشر عبر التلاعب بالتقديرات، والاستهداف، والتسجيل، والتوزيع لصالح مجموعات أو أفراد معينين.

4-التأثيرات على الصحة:

يلعب الفساد السياسي دوراً كبيراً في نظام الرعاية الصحية بدءاً من المستشفيات إلى الحكومة والمؤسسات الأخرى التي تنشر الرعاية الصحية الجيدة وميسورة التكلفة للناس وتعتمد كفاءة تقديم الرعاية الصحية في أي دولة بشكل كبير على أنظمة مسؤولة وشفافة وإدارة مناسبة لكل من الموارد المالية، والبشرية، وتوفير الخدمات في الوقت المناسب، لفئات السكان الضعيفة في الدولة.

5-التأثيرات على التعليم:

يشكل التعليم الأساس والنسيج الذي يتحول فيه المجتمع وتتشكل فيه جوانب مختلفة من الرفاهية، الفساد في التعليم العالي منتشر ويدعو إلى التدخل الفوري وأدت زيادته إلى تزايد القلق العالمي بين الحكومات والطلاب والمعلمين والأطراف المعنية الأخرى، والفساد في التعليم العالي له تأثير سلبي أكبر فهو يدمر العلاقة بين الجهد الشخصي، وترقب المكافأة في الوقت الحاضر إن الترقية مبنية على الصلات الشخصية أكثر مما هي مبنية على الإنجازات المهنية لذلك أدت العمليات المشبوهة في المؤسسات الأكاديمية إلى إنتاج خريجين غير مؤهلين لسوق العمل يعيق الفساد المعايير الدولية لنظام التعليم وتعد السرقة الأدبية أحد أشكال الفساد في البحث الأكاديمي فهي تؤثر على الأصالة، وتعطل التعلم وبالتالي فإن المال والسلطة والنفوذ المرتبط بهما يُعرض معايير التعليم للخطر لأنها عوامل تأجيج.

الخاتمة

نستخلص مما سبق أن الفساد السياسي هو مفهوم موسع للفساد، يشمل كل ما يؤثر على اتخاذ القرار المتعلق بالشأن العام في الدولة بطريقة تؤدي إلى احتكار السلطة، السيطرة، النفوذ في يد نخبة قليلة من الأفراد المستفيدين والمقربين منهم على حساب الأغلبية وعادةً من يقوم بهذا الفساد هم كبار الساسة، وهم أشخاص ذوو نفوذ حكومي أو حزبي أو تجاري أو اجتماعي.

أصبحت ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية، ولعدم تكريس القانون وفرض احترامه على الجميع وغياب ثقافة حقوق الإنسان ،ونتيجة لهذا يستحيل أن يكون المجتمع قوياً وعادلاً ومتحضراً، فالفساد قضية الجميع ومكافحته نشاط يعني الجميع وهو بهذا المعنى واجب شرعي ووطني وأخلاقي، وأن مكافحته لا تكون إلا بتضافر جهود الجميع لذلك وضعت آليات وعقدت اتفاقيات، وعلى هذا الأساس لا بد لكل هيئات الدولة وشرائح المجتمع ان تقفو صفا واحداً لمكافحة الفساد السياسي، ولا تكفي القوانين الردعية لمكافحته، بل يجب وضع استراتيجية منسجمة ومتكاملة تأخذ بمفهوم واضح للفساد وتحديد عوامله وأسبابه، والتركيز على القيم والمثل العليا وتفعيل دور الدولة في حفظ حق المواطن.

التـوصيـات

1-إعداد استراتيجية واضحة لمكافحة الفساد السياسي تقوم على الشمولية والتكافل.

2-فصل السياسة عن الشأن الداخلي للمؤسسات العامة.

3-تبني نظام ديمقراطي يقوم على اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

4-فعالية واستقلال الأجهزة الرقابية.

5-ضمان استقلال السلطة القضائية والتفرد بقراراتها وتحريرها من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عملها.

6-إجراء الانتخابات العامة والتي تمثل كافة شرائح المجتمع على جميع المستويات بطريقة نزيهة وشفافة وعادلة.

7-تفعيل قانون حرية الإعلام والصحافة واستقلاله ومنح الحصانة للصحفيين.

8–ترسيخ التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الفساد.

9–تشريع قانون يمنع ازدواج الجنسية لمن يستلم منصب سيادي، منعا لاستغلال بعض المسؤولين الجنسية المكتسبة للتخلص من المسألة.

10–السماح بالتحقيق في فساد المسؤولين وفي ممارستهم الخاطئة ومنع إعطاء أي حصانة لأي شخص متهم بارتكاب جريمة فساد والتركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد.

11_إصدار القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا وقانون الكسب غير المشروع وقانون حرية الوصول إلى المعلومات وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.

12-العمل بمبدإ الشفافية من خلال كشف حالات الفساد بعد صدور أحكام القضاء بحق المفسدين وإعلانها للرأي العام.

الهوامش

(1) -منظمة الشفافية الدولية – تعزيز الفساد العالمي ،2007.

(2) -ويكيبيديا /الموسوعة الحرة - av.wikipedia.org

(3) -الصغير، جاسم -الفساد الإداري والأثار السلبية وإعاقة بناء الدولة الديمقراطية -مقال منشور على موقع قناة الفيحاء الفضائية (3)

(4) -الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية / لا فساد-كتاب الفساد -2005 - مصدر سابق -ص14.

(5) صلاح الدين، عماد، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد العرب، دمشق سوريا، 2003.

(6) الطباخ، شريف أحمد، أثر الفساد الحكومي في انتشار الجريمة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر، 2012م، ص74(6)

(7) معوض، جلال/ الفساد السياسي في الدول النامية/ مجلة دراسات عربية /العدد 4/شباط 1987/ ص4.

(8) سليمان، سالم، الفساد السياسي والأداء الإداري، العدد34 لمحور آراء في عمل وتوجهات مؤسسة الحوار المتمدن،2011.

(9) -شاطئ، محمد موسى، الفساد السياسي، الحوار المتمدن العدد 193 شبكة المعلومات الدولية 2007/6/7م.

(10) -فقيشة، معتز، الفساد السياسي مقاربات في المفهوم والمنهج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فلسطين جامعة الخليل، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 25، ص43.

المـراجـع

1-شلبي، أحمد، الفساد السياسي (أسبابه وطرق مكافحته سياسياً –إدَارِيًّا- إقتصاديا– إجتماعيا)، مصر، المكتب العربي الحديث،2012.

2 -عبد السلام، أحمد محمد – السيد، إبراهيم، الفساد السياسي (آلياته – أشكاله – عوالمه – علاجه – الرقابة عليه)، مصر، كلية الإعلام-جامعة القاهرة-دار التعليم الجامعي، 2018.

3-يوسف، فرج أمير، -مكافحة الفساد. طبقاً للنظام السياسي للمنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام (نوسكو)، المكتب العربي الحديث،2019.

4-فقيشة، معتز، الفساد السياسي مقاربات في المفهوم والمنهج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فلسطين جامعة الخليل، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 25، ص43. تاريخ الاسترجاع: 5-8-2022م.

نشر بموقع: https://jilrc.com/archives/11338

5-سليمان، سالم، الفساد السياسي والأداء الإداري، ال عدد3422 لمحور آراء في عمل وتوجهات مؤسسة الحوار المتمدن،2011

تاريخ الاسترجاع 6-9-2022م

نشر بموقع:https://m.ahewar.org/s.asp?aid=266727&r=0

6-شاطئ، محمد موسى، الفساد السياسي، الحوار المتمدن العدد 193 شبكة المعلومات الدولية 2007/6/7م.

تاريخ الاسترجاع: 10-9-2022م

نشر بموقع: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=98946&r=0

7-بن يحي، سامية، الفساد مقوض أهداف التنمية المستدامة في العالم، الجزائر، المركز الديمقراطي العرب، 2017.

تاريخ الاسترجاع 2022/9/9م

نشر بموقع: https://democraticac.de/?p=48561

8-حنا، عيسى، أدوات الفساد السياسي، دنيا الوطن،2014.

تاريخ الأسترجاع: 2022/9/12م

نشر بموقع:

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/341170.html